اقتصاد

كورونا يهوي بالسيارات المغربية

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تراجع الإنتاج في صناعة السيارات في السبعة أشهر الأولى من العام الجاري بنسبة 57,1 في المائة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الجاري، حسب تقرير صادر أمس الجمعة، عن المندوبية السامية للتخطيط (حكومية). وتجلى من التقرير، أن صناعة السيارات تقود الانخفاض الذي عرفه القطاع الصناعي بالمملكة، الذي تأثر بتداعيات الفيروس الذي فرض تدابير للحجر الصحي وحالة الطوارئ الصحية. وتجاوز التراجع في قطاع صناعة السيارات، ما عرفته قطاعات صناعية أخرى، حيث تراجعت صناعة الملابس بنسبة 37,4 في المائة، والنسيج 44,7 في المائة والتعدين 48,3 في المائة والأجهزة الكهربائية 42,2 في المائة. وشرعت مصانع رينو وبيجو للإنتاج من جديد، بعد تخفيف الحجر الصحي بعد عيد الفطر، بعدما أعلن المصنعان الفرنسيان في منتصف مارس الماضي، عن تعليق الأنشطة الصناعية، ما انعكس على الموردين الذين اضطروا للتوقف، بما لذلك من تداعيات على فرص العمل.

وتوقف أغلب العاملين في تركيب السيارات عن العمل في فترة الحجر الصحي، غير أنه بعد عودة الإنتاج، لم يلتحق كل العمال بالمصانع، التي تعمل بحوالي 80 في المائة منهم، بل إن توقعات تشير إلى احتمال اللجوء لتسريحات بهدف خفض التكاليف.

ويتوفر المغرب على طاقة إنتاجية للسيارات تصل إلى 500 ألف سيارة في مصنعي «رينو» في طنجة والدار البيضاء، بينما تتجه «بيجو» نحو مضاعفة إنتاجها بالقنيطرة من 100 إلى 200 ألف سيارة. وكانت وزارة الصناعة والتجارة تترقب أن ترتفع القدرة الإنتاجية السنوية إلى مليون سيارة في أفق 2022، عبر توسيع مصانع الفاعلين الحاليين أو استقدام مصنعين جدد، غير أنه الفيروس وتداعياته ينتظر أن تربك تلك التوقعات. ويراهن المسؤولون في قطاع الصناعة على تنافسية الشركات العاملة في القطاع، ما سيحول دون تنامي خطر إغلاق مواقع إنتاج أو إلغاء فرص عمل، بل إن هناك من يعتقد بأن الظرفية الحالية يمكن أن تأتي بفرص جديدة في القطاع. ويتطلع الفاعلون في القطاع إلى الاستفادة من التحول الذي ستعرفه الصناعة، حيث إن العديد من المصنعين الأوروبيين ينوون إعادة ترحيل وحدات الإنتاج من آسيا إلى حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث يمكن للمغرب جذب بعض الاستثمارات. ويشير المعهد المغربي لليقظة الاستراتيجية، في تقرير له صدر في الأسبوع الجاري، إلى أن الفرص المتاحة أمام المغرب، تهم بشكل خاص إنتاج الكابلات والمكونات الكهربائية، والمحركات والعجلات، وهياكل السيارات. وتابع المسؤولون المغاربة ورجال الأعمال والمراقبون، بالكثير من الاهتمام النقاش الجاري في فرنسا حول إعادة ترحيل صناعة السيارات الفرنسية من مناطق إنتاج خارجية، على اعتبار أن « بيجو» و«رينو» تتوفران على ثلاثة مصانع بالمملكة. وكان رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، شكيب لعلج، الذي يمثل مصالح رجال الأعمال، صرح في مناسبة سابقة، أن مسألة إعادة ترحيل تركيب السيارات من المغرب إلى فرنسا غير مطروح. وشدد على أن التوجه الفرنسي بإعادة ترحيل صناعة السيارات التي تنجزها شركاتها من بلدان أخرى إلى ترابها، يشكل فرصة بالنسبة للمغرب، الذي يمكن أن يستفيد ترحيل تلك الأنشطة من الصين وبلدان أخرى.

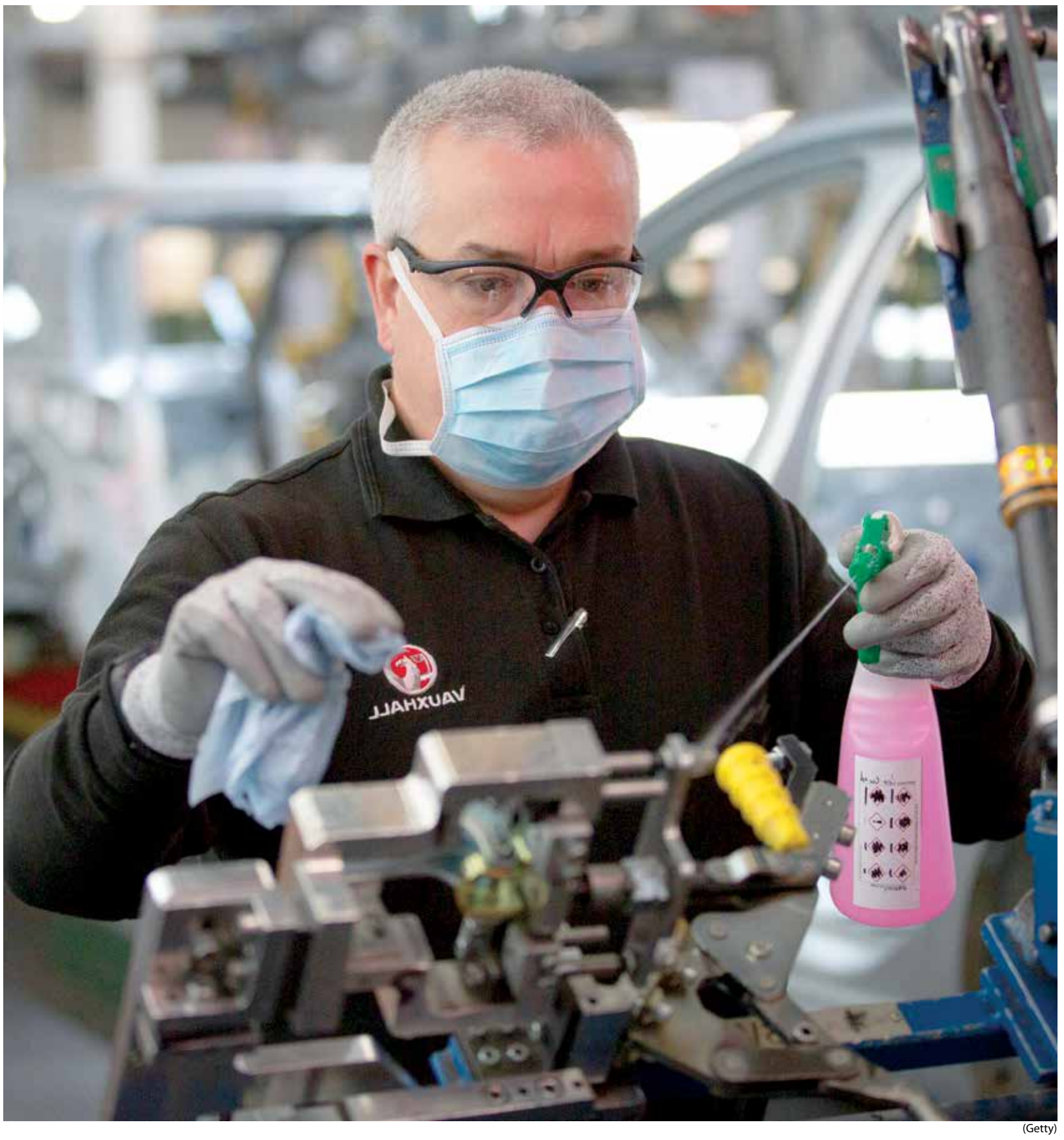
(Getty)

اقتصاد بريطانيا يواصل التعافي

عوّض اقتصاد بريطانيا نصف انهياره بفعل أزمة كوفيد-19 بحلول نهاية يوليو/ تموز، بدعم من إعادة فتح المطاعم بعد إجراءات العزل العام، لكن من المتوقع أن يتباطأ الانتعاش مع تنامي فقدان الوظائف والتوتر بشأن الانفصال عن الاتحاد الأوروبي. وبعد أن انكمش بوتيرة قياسية بلغت عشرين بالمئة في الربع الثاني، قال مكتب الإحصاءات الوطنية أمس الجمعة، إن الناتج نما 6,6 بالمئة في يوليو/ تموز، بمعدل أبطأ من الوتيرة الشهرية المسجلة في يونيو/ حزيران. كان خبراء اقتصاديون استطلعت رويترز آراءهم توقعوا نموا 6,7 بالمئة. وأبدى وزير المالية ريشي سوناك ترحيبا بالأرقام، لكنه أضاف أن القلق ينتاب الناس بحق حيال الأشهر المقبلة. وما زال الاقتصاد يقل 12 بالمئة عن مستواه في فبراير/ شباط قبل أن تضرب الجائحة بريطانيا.

أخبار

خسائر النفط تتعمق

واصلت أسعار النفط هبوطها، أمس، لتتعمق الخسائر بعد الارتفاع المفاجئ للمخزونات الأميركية وتزايد المخاوف من تراجع الطلب العالمي على الخام مع تصاعد وتيرة الإصابات بفيروس كورونا حول العالم. وكانت عقود خام برنت المزيج القياسي لبحر الشمال،

تسليم نوفمبر/تشرين الثاني، تتداول عند 39,92 دولارا للبرميل بانخفاض 14 سنتا أو بنسبة 0,35 بالمئة في التعاملات المبكرة. وهبطت عقود خام غرب تكساس الوسيط الأميركي، تسليم أكتوبر/ تشرين الأول، بمقدار 9 سنتات أو بنسبة 0,24 بالمئة إلى 37,21 دولارا للبرميل. ويأتي تراجع أسعار النفط، أمس، استمرارا لموجة هبوط حادة للخامين القياسيين هذا الأسبوع، مع نشر بيانات ضعيفة نهاية الأسبوع الماضي وبداية الأسبوع الحالي.

تركيا: نظام جديد لمدخرات الذهب

طورت البنوك الحكومية التركية بالتعاون مع مؤسسة إسطنبول للذهب (İAR) نظام تثمين للذهب يمكن المواطنين من إخراج مدخراتهم من الذهب في حساباتهم المصرفية. جاء ذلك في محاولة لتمكين الدولة من استخدام إمكاناتها الاقتصادية بالكامل وجلب الموارد غير المستخدمة إلى النظام الاقتصادي. وبحسب المعلومات الواردة من وزارة الخزانة والمالية التركية الجمعة، فإن المكافئ النقدي لما لا يقل عن 3 آلاف طن من الذهب تحت الوسادة ما يعني مليارات الدولارات. وأضافت أن نظام تثمين الذهب سيمكن المواطنين من تحويل مدخراتهم من الذهب عبر صائغي مجوهرات معتمدين إلى حساباتهم المصرفية بحيث يمكنهم سحبها أو تحويلها إلى نقود في أي وقت.

استئناف حركة القطارات في العراق

قال مسؤول عراقي، أمس، إن السلطات قررت استئناف حركة القطارات، بعد توقف دام 6 أشهر، في إطار تخفيف القيود التي فرضت في البلاد منذ مارس/ آذار؛ لمواجهة تفشي «كورونا». وفي تصريح للأناضول، أوضح طالب الحسيني، مدير عام الشركة العام للسكك الحديدية: «اعتبارا من السبت سيتم استئناف حركة القطارات من بغداد إلى البصرة وبالعكس، بعد توقف دام 6 أشهر لمنع تفشي كورونا». وخط بغداد-البصرة للسكك الحديدية ينقل المسافرين بين محافظات بغداد وبابل والديوانية والمثنى وذي قار، وصولا إلى محافظة البصرة. والخميس، أعلنت الحكومة العراقية، السماح للمواطنين بالتنقل بين المحافظات، بعد مضي نحو 6 أشهر على تطبيق قرار حظره لاحتواء تفشي الفيروس.

ليبيا: احتجاجات في بنغازي على انقطاع الكهرباء

شهدت مدينة بنغازي في ليبيا احتجاجاً ضد انقطاع التيار الكهربائي وظروف المعيشة. وتم إحراق إطارات سيارات وإغلاق بعض الطرق، في تعبير غير معتاد عن مشاعر الغضب والاستياء في هذه المدينة الواقعة شرق ليبيا. وتأتي الاحتجاجات التي اندلعت أول من أمس، في بنغازي، ضمن حالة السخط الشعبي في العديد من المناطق الليبية بسبب تدهور الأوضاع المعيشية.

وبنغازي هي قاعدة اللواء متقاعد خليفة حفتر وقوات شرق ليبيا التي تقاتل حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً في طرابلس بغرب البلاد. وتقلّصت إمدادات الكهرباء هذا العام، ما أثار احتجاجات في العاصمة طرابلس الشهر الماضي وفاقم من تدهور مستوى المعيشة وسط تصاعد في حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد.

وأهم سبب وراء تدهور إمدادات الكهرباء هو نقص الوقود اللازم لتشغيل محطات الطاقة. واتهمت قوات حفتر المؤسسة الوطنية للنفط، التي تتخذ من طرابلس مقراً بعدم استيراد ما يكفي من الوقود لتشغيل المحطات.

وحذّرت المؤسسة الوطنية للنفط، الشهر الماضي، من انقطاعات أسوأ للتيار الكهربائي في شرق البلاد، قائلة إن النقص ناتج عن الحصار الذي تفرضه قوات حفتر على منشآت النفط والغاز منذ شهور. وقالت إن واردات الديزل اللازمة لتشغيل المحطات تسبب لها «صعوبات مالية بالغة». وناشدت المؤسسة الوطنية للنفط إنهاء الحصار الذي بدأ في يناير/ كانون الثاني وخفض الإنتاج بشدة، ما أدى إلى انهيار شبه كامل لإيرادات الطاقة هذا العام، وهي المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية في البلاد.

وتحظى قوات حفتر بدعم الإمارات وروسيا ومصر، بينما تدعم تركيا حكومة الوفاق الوطني.

وقال رئيس ديوان المحاسبة خالد شكشك، في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد»، إن هناك أسباباً لأزمة الكهرباء والتي عجزت الإدارة الحالية عن معالجتها، ما كشف حالات الإهمال والقصور في إدارة وتشغيل المحطات القائمة وسوء توجيه موارد الشركة ومخصصاتها، الأمر الذي انعكس سلباً على إنتاج وتوليد الطاقة الكهربائية، مؤكداً فقدان ما يقدر بنحو 2700 ميغاوات/ ساعة. وتتجاوز قيمة التعاقدات للشركة العامة للكهرباء 2,25 مليار دولار، وتصرف ليبيا سنوياً 662 مليون دولار لدعم الكهرباء في البلاد.

(العربي الجديد، رويترز)

هال وناس

جيوب الأردنيين المنهكة

تعديلات قانونية ترفع ضريبة المياه إلى 10%

عادت الحكومة الأردنية لتبحث عن حلول لأزمتها المالية الخانقة عبر جيوب المواطنين المنهكة، رغم وعودها السابقة بعدم فرض ضرائب جديدة

عمان ـ **زيد الدبيسية**

بخلاف التصريحات التي صدرت عن الحكومة الأردنية بعدم نيتها فرض أي ضرائب أو زيادتها خلال العام الحالي، إلا أن تعديلات جديدة أقرت مؤخرا على قانون المياه بشتمل زيادة الضريبة المخصصة للمياه بنسبة 7% لتصبح 10% بدلا من 3% في القانون الحالي. وقد بررت وزارة المياه هذه الزيادة بالكلف المالية التي طرأت على المياه والصرف الصحي.

وكان رئيس الوزراء عمر الرزاز، قال إن حكومته لن تفرض أي ضرائب جديدة خلال العام الحالي، وهو ما أكده أكثر من مرة وزير ماليته محمد العسعس، آخرها قبل أسبوعين بعدم نية الحكومة زيادة الضرائب أو فرض أخرى جديدة.

وقد نشر ديوان التشريع والرأي الذراع التشريعي للحكومة تعديلات واضحة على قانون المياه تتضمن رفعا للضرائب المنصوص عليها في القانون الحالي. وقال المتحدث الرسمي لوزارة المياه، عمر سلامة، لـ«العربي الجديد» إن هذه الضريبة ليست بالجديدة وهي منصوص عليها في قانون المياه المعمول به حاليا وتبلغ 3% والتعديلات المقترحة على القانون تتضمن زيادتها إلى 10%.

وأضاف سلامة أن الضريبة المفروضة حاليا من وجهة نظره متواضعة وتتراوح بين 42 إلى 71 دولار سنويا وتدفع مرة واحدة كل عام عن كل عقار وهي تذهب لغايات الإنفاق على مدخلات معالجة مياه الصرف الصحي ومتطلبات أخرى خاصة بالمياه.

وبين أن قيمة ربط العقارات بخدمات الصرف الصحي تتراوح بين 10 آلاف إلى 13 ألف دولار لكل وصلة خاصة بالصرف الصحي إلى جانب ارتفاع كلفة معالجة مياه الصرف الصحي إلى نحو 60 قرشا للمتر المكعب الواحد.

وأكد سلامة أن التعديلات على القانون ما تزال في مراحلها الأولى وتحتاج إلى مصادقة مجلس النواب عليها بعد إقرارها ليتم العمل بها.

وقال عضو مجلس النواب الأردني، موسى هنطش، لـ«العربي الجديد» إن الحكومة كما هو متوقع لم تلتزم بتعهداتها بعدم فرض ضرائب جديدة أو زيادة المعمول بها خلال العام الحالي وأن زيادة نسبة الضريبة المفروضة في قانون المياه يؤكد عدم جدية الحكومة بتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين.

> الحكومة تخلف وعودها السابقة بعدم فرض ضرائب جديدة

وأضاف أن المواطن لم يعد يحتمل فرض ضرائب جديدة نتيجة لارتفاع الوعاء الضريبي وتدهور مستويات المعيشة وارتفاع البطالة إلى 23% خلال الربع الثاني من العام الحالي وتوقع تجاوزها 25% قبل نهاية العام الحالي إضافة إلى ارتفاع نسبة الفقر المقدر أن تزيد عن 27% وفقا لتقديرات البنك الدولي.

وقال هنطش: على الحكومة أن تتراجع عن هذه التعديلات التي تزيد معاناة المواطنين، مؤكدا أن مجلس النواب الحالي شارفت ولايته على الانتهاء في السابع والعشرين من الشهر الجاري وبالتالي سيرحل القانون المعدل للمياه على مجلس النوب المقبل والمقرر انتخابه في العاشر من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل.

وقالت وزارة المياه إن مبررات تعديل قانون المياه الجديد جاءت بهدف تطوير اداء قطاع المياه ومأسسة الأعمال داخل مؤسسات القطاع ومنع الازدواجية وتحقيق الإصلاح المؤسسي بما يحقق تطوير الاداء المؤسسي وتحقيق مبادئ الوزارات والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة المباشرة مع قطاع المياه الذي سيتولى إقرار السياسات المائية ومراجعة الاستراتيجيات الخاصة بالقطاع لمأسسة القرارات المتخذة.

كما تضمن القانون المعدل إنشاء مجلس استشاري للسياسات المائية من أصحاب الاختصاص. وكانت الحكومة الأردنية بدأت بتنفيذ بخطوات عملية لأسعار المياه العام الحالي تحت غطاء إزالة التشوهات في فواتير التعرفة الربعية التي تصدر مرة كل ثلاثة أشهر وتوحيد الأسعار بمختلف المحافظات في ظل وجود تباين فيما بينها. ووافق مجلس الوزراء في مطلع مايو/ أيار الماضي على توحيد أسعار المياه بين مختلف شركات المياه. ورأى مراقبون أن هذه الخطوة جاءت استجابة من الحكومة لضغوط صندوق النقد والبنك الدوليين بالعمل على رفع أسعار المياه وإلغاء الدعم. وكان وزير المياه رائد أبو السعود، قال إن الجهات المانحة تطلب دوما رفع أسعار المياه وأنه اتُفق مع البنك الدولي والجهات المعنية على برنامج شراكة مع القطاع الخاص لتقليل الفاقد في المياه كبديل من رفع الأسعار في هذه المرحلة، ولا يستبعد أن يكون رفع الضريبة في إطار هذه التعهدات. ووحدت الحكومة تعرفة المياه وأصبحت من 40 إلى 60 قرشاً للمتر المكعب من المياه في مختلف المحافظات، وأن توحيد تعرفة أثمان المياه سيجعل احتساب الكميات واضحاً، بحيث يستطيع كل مواطن أن يعرف كمية المياه التي استهلكها.

وقال المتحدث باسم وزارة المياه إن مقدار الدعم الحكومي المقدم للمياه سنوياً يبلغ نحو 353 مليون دولار.

الضرائب الجديدة تزيد أعباء المواطنين (Getty)

معيشة

اليمن: زيادة أسعار الأرز 400%

عدن ـ **محمد راجح**

تشهد الأسواق اليمنية تصاعد أسعار الأرز بصورة متسارعة منذ بداية الحرب الدائرة ارتفعت وتيرتها منذ مطلع العام الحالي، وسط انخفاض ملحوظ في حجم استيراد أهم وجبة معتمده لدى ما يقارب 700 ألف أسرة يمنية يتواجد بشكل شبه يومي في موائدها. وزادت أسعار الأرز في اليمن بنسبة تتجاوز 400% منذ بداية العام الجاري فقط، في حين تتجاوز النسبة 900% مقارنة بالأسعار التي كانت عليها في العام 2016. وتقدر آخر بيانات مسح ميزانية الأسرة في اليمن، صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، إنفاق الأسر اليمنية على الأرز بنوعية البسمتي والأميركي وأصناف أخرى بنحو 98 مليار ريال سنوياً.

وحسب بيانات جهاز الإحصاء، فإن معدل استهلاك نحو 700 ألف أسرة في اليمن من الأرز حوالي 300 ألف طن، وهي نسبة من المرجح انخفاضها بشكل كبير بسبب تراجع دخل مختلف شرائح المجتمع، رغم بقاء الأرز وجبة رئيسية لا غنى عنها لمعظم الأسر اليمنية والمطاعم. وقال المواطن، كمال المهري، من سكان مدينة عدن جنوبي اليمن، إن كثيرا من الأسر أصبحت تعاني في توفير الأرز بسبب ارتفاع أسعاره إلى مستويات قياسية، لم تكن في حسبان أحد من المواطنين في مدينة لا تخلو موائدها من وجبة الأرز. وأضاف المهري لـ«العربي الجديد»، أن توفير الأرز يستهلك جزءا كبيرا من دخل غالبية المواطنين بعد ارتفاع أسعاره بصورة قياسية.

أما في العاصمة اليمنية صنعاء، التي تعتبر المركز الرئيسي لمعظم وأكبر تجار الأرز، لا تختلف الأسعار فيها عن عدن وبقية المحافظات اليمنية إلا بنسبة طفيفة، رغم الاضطراب الحاصل في أسعار الأرز غير المستقرة في العاصمة اليمنية، إذ يصل سعر الكيس عبوة 50 كيلوغراما من الأرز البسمتي إلى نحو 44 ألف ريال. المواطن حمدي الفقيه، من سكان صنعاء يقول لـ«العربي الجديد»، إن ارتفاع أسعار الأرز بهذا الشكل يؤدي إلى تقليص استهلاكه رغم توفره بأنواع مختلفة. ويتطرق في حديثة مع «العربي الجديد»، إلى جوانب أخرى يعاني منها المستهلك اليمني بهذا الخصوص، تتمثل بانتشار عدة أنواع من أصناف الأرز بعضها رديئة غير صالحة للاستهلاك، إضافة إلى الغش الحاصل في العبوات والأوزان والمقاييس.

> التجار يشكون من صعوبات أبرزها الاعتمادات المستندية

ويتحدث مسؤول مبيعات في إحدى المؤسسات التجارية الخاصة المستوردة للأرز، فضل عدم ذكر اسمه، عن صعوبات عديدة ومتنوعة تواجهها تجارة الأرز في اليمن كغيرها من السلع الغذائية الرئيسية التي نالت نصيبا من أضرار الحرب، وانعكاساتها على تشديد إجراءات التعامل التجاري مع اليمن في الأسواق الدولية.

بدوره يشير التاجر علي غارم لـ«العربي الجديد»، إلى ما يعانيه القطاع التجاري فيما يتعلق بمشكلة الاعتمادات المستندية، والتعقيدات التي فرضتها الحرب في اليمن بخصوص التعامل مع البنوك الدولية ومشاكل أخرى تتعلق بغلق المنافذ اليمنية.

أسواق

غلاء مستلزمات المدارس يرهق معيشة السوريين

ريان محمد

سجلت أسعار القرطاسية في مناطق النظام السوري ارتفاعات وصلت لثلاثة أضعاف مثيلاتها في ذات الوقت من العام الماضي، ويأتي ذلك تزامنا مع عودة العام الدراسي. وقال سامر خطيب، صاحب مكتبة خاصة، لـ«العربي الجديد»، إن الأسعار هذا العام ارتفعت بشكل كبير، كحال أسعار مختلف أنواع البضاعة، متأثرة بارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة خلال الأشهر الماضية ليصل اليوم سعر صرف الدولار الواحد لأكثر من ألفي ليرة سورية». وبين أن «سعر الدفتر السلك غلاف نايلون 40 ورقة، كان العام الماضي بـ150 ليرة سورية هذا العام سعره 600 ليرة، والدفتر 80 طبق أصبح بـ1200 ليرة»، أما الحقائب فتختلف أسعارها بحسب أحجامها ونوعية قماشها، فالنوعية الوسط تتراوح ما بين 7 آلاف و15 ألفا، وهناك حقائب أغلى قد تصل إلى 50 ألفا وأكثر».

أما المؤسسة السورية للتجارة التابعة لحكومة النظام فقد أعلنت قبل أيام عن بيع القرطاسية والألبسة والحقائب المدرسية ضمن صالاتها بالتقسيط للعاملين بالدولة بقيمة مئة ألف ليرة سورية دون فوائد. وقال مدير عام المؤسسة، أحمد نجم، بحسب وكالة «سانا» الرسمية، إن هذا القرار اتخذ بمناسبة حلول العام الدراسي الجديد وفي إطار سعي المؤسسة الدائم للتدخل الإيجابي لتخفيف الأعباء المادية عن المواطنين ولا سيما أصحاب ذوي الدخل المحدود. لكن يبدو أن الأسعار تبقى مرتفعة بالنسبة لدخل المواطن السوري، بحسب حديث أبو محمود ديب (43 عاما)، مقيم في دمشق مع «العربي الجديد»، قائلا «ماذا يفعل الموظف الذي لديه أربعة أولاد في المدارس، ما بين تعليم أساسي وإعدادي، بحاجة قرطاسية وحقائب ولباس مدرسي؟».

تفاقم معاناة السوريين من ارتفاع الأسعار (محمد الرفاعي/Getty)

وأضاف: «الدولة تحاول أن تضحك علينا، السورية للتجارة أعلنت عن قرض 100 ألف خاص بشراء القرطاسية للموظفين، وكان الموظفين بنقصهم ديون، في حين رواتبهم لا تكفي لثمن طعام، أما وزارة التربية فلم تقل لنا ماذا نفعل عندما يملأ الطالب الدفترين اللذين تم تحديدهما كحاجة الطالب من القرطاسية، بالطبع عليهم شراء غيرهما».

يشار إلى أن السوريين يعانون من أوضاع اقتصادية متردية، في ظل انهيار القيمة الشرائية لليرة السورية مقابل الدولار الأميركي، وعدم تحسن الدخول، وقلة فرص العمل وتدهور مختلف القطاعات الاقتصادية.

تحقيق

تخريب الاقتصاد السوداني

أكدت الحكومة السودانية، تشكيل قوات خاصة لحماية الاقتصاد من التخريب، متهمة جهات لم تسمها، بشن حرب سياسية تستخدم الاقتصاد لإفشال الثورة، ويأتي ذلك في الوقت الذي انفلت فيه سعر الدولار إلى مستويات غير مسبوقة في السوق السوداء

انفلات الدولار يغرق الاقتصاد... والحكومة تعلن الحرب على المضاربين

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**
هالة حمزة

انفلت سعر الدولار في السوق السوداء بالسودان ليتخطى حاجز 260 جنيها لأول مرة في تاريخه في حين يبلغ سعره الرسمي 55 جنيها، الأمر الذي دفع الحكومة إلى إعلان الحرب على المضاربين والتحرك من أجل الحد من تدهور العملة المحلية.

وتتزامن أزمة تهاوي الجنيه السوداني مع فيضان غير مسبوق لنهر النيل تسبب في خسائر باهظة بمختلف القطاعات وأدى إلى تشريد عشرات الآلاف من السكان. ونتج عن تهاوي سعر الجنيه قفزة في التضخم في السودان ليصبح هو الثاني في العالم بعد فنزويلا، حيث ارتفع المعدل الرئيسي إلى 143,78 بالمئة في يوليو/ تموز من 136,36 بالمئة في يونيو/ حزيران، حسب بيانات رسمية.

وأعلنت الحكومة السودانية، أول من أمس، تفعيل حالة الطوارئ الاقتصادية وتشكيل قوات خاصة لحماية الاقتصاد من التخريب، متهمة جهات لم تسمها، بشن حرب سياسية تستخدم الاقتصاد لإفشال الثورة والتحول الديمقراطي في البلاد.

وقال وزير الإعلام الناطق الرسمي باسم الحكومة، فيصل محمد صالح، في مؤتمر صحافي، إن الأيام الماضية شهدت تصاعداً كبيراً في أسعار العملات الأجنبية والذهب بسبب المضاربات التي تقوم بها جهات وشخصيات تضررت مصالحها المالية بعد نجاح الثورة، منبهاً إلى أن الأجهزة الأمنية رصدت عمليات تخريب متعمد للاقتصاد.

انفلات سعر الدولار أربك المشهد الاقتصادي حيث سارعت كبرى شركات التجارة للإعلان عن البيع بـ«الكاش» وإيقاف البيع «الآجل». وتوقفت كثير من شركات توزيع المواد الغذائية والمشروبات عن نشاطها خوفا من تكبد خسائر فادحة. خبراء اقتصاد وتجار أرجعوا تهاوي قيمة العملة المحلية إلى المضاربات التي يقودها تجار الذهب، بالإضافة إلى وجود نحو 95 في المائة من النقد المتداول خارج مظلة القطاع المصرفي، وانخفاض صادرات السودان بصورة كبيرة مع وجود مشاكل تلازم رجوع حصيلة الصادر.

%143,78

ارتفعت معدلات التضخم في السودان إلى مستويات قياسية لتبلغ 143,78 بالمئة في شهر يوليو/ تموز الماضي من 136,36 بالمئة في شهر يونيو/ حزيران الماضي، حسب بيانات رسمية.

عضو اللجنة الاقتصادية بقوى الحرية والتغيير، محمد شيخون، يرى أن وجود أكثر من 95 في المئة من الكتلة النقدية خارج النظام المصرفي خلق مشكلات كبيرة في سوق الصرف.

وقال شيخون لـ«العربي الجديد» إن الحل يكمن في اتخاذ قرار سريع بإنقاذ العملة الوطنية، من أجل السيطرة على الأموال الضخمة التي تستخدم في المضاربات اليومية، مقدراً إياها بأكثر من 3 تريليونات جنيه سوداني.

وحذر شيخون من استمرار المضاربات وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الكلي الذي أصبح على حافة الانهيار. وأشار إلى ضرورة دخول الدولة كممثل للذهب، واتخاذ إجراءات عاجلة تضمن الاستفادة من تحويلات ما يقارب 9 ملايين مغترب، والتي يبتلعها حاليا السوق الموازي ولا تستفيد منها الدولة بالشكل المطلوب.

مستوردون دافعوا عن أنفسهم ونفوا تسببهم في رفع سعر الدولار، إذ أكد الأمين العام لغرفة المستوردين، الصادق جلال، لـ«العربي الجديد» توقف المستوردين منذ فترة عن الاستيراد، مشيرا إلى أن «مضاربات التجار وتجار الذهب وشركات الاتصالات» هي السبب الرئيسي في ارتفاع الدولار.

> العملة الأميركية تتخطى حاجز 260 جنيها في السوق السوداء

> تهاوي الجنيه رفع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية

واعتبر الأمين العام لغرفة المستوردين، التمويل المصرفي بصورته الراهنة هو قاطرة المضاربات، بالإضافة إلى زيادة عرض النقود بسبب طباعة النظام القديم لأوراق نقدية دون أن يكون لديها غطاء. أشار إلى قوة تأثير سماسرة الدولار في أسواق العملات، ووصفهم بأنهم أقوى من الحكومة.

ومن جانبه، حذر الخبير المصرفي، شوقي عزمي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، من تحريك سعر الصرف في الموازنة المالية المعدلة. وقطع بأنه قد يؤدي لرفع سعر الدولار بالسوق السوداء إلى ألف جنيه لعدم وجود احتياطي من النقد الأجنبي وتوقف الحركة التجارية بشكل شبه كامل. وقال إن التراجع المستمر لسعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية يشكل انهيارا اقتصاديا.

وتسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية في مضاعفة معاناة المواطنين من ارتفاع متتال في أسعار السلع الأساسية وغلاء الإيجارات والنقل وتدهور معظم الخدمات المعيشية.

وكان رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، قد اتهم في تصريحات سابقة، جهات لم يسمها بتخريب الاقتصاد. وقال إن «هنالك جهات تشتري الذهب بأكثر من 10 في المائة من سعره الأساسي، وهذا عمل تخريبي منظم، وادى الانخفاض المستمر لسعر الجنيه السوداني إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية والضرورية مما ضاعف من معاناة المواطنين».

وكانت قوات من الشرطة الأمنية السودانية، قد دهمت مجمع الذهب في الخرطوم في 27 أغسطس/ آب الماضي وأغلقت كل محال عرض المجوهرات ومنعت التجار من الخروج أو الدخول مع تفتيش جميع محال ومكاتب الصاغة.

وأسفرت الحملة المفاجئة وفقاً لتصريحات الشرطة عن ضبط كمية من العملات الحرة والمحلية بحوزة التجار وتحريزها وترقيمها، ومنع التعامل بها إلا بإذن النيابة لتسببها في ارتفاع غير مسبوق في سعر الذهب والعملة في آن واحد، مما جعل الحكومة تضع عينها على هذا السوق رغم نفي الصاغة والمصدرين صلتهم بما يحدث من انفلات في الدولار والاتجار به.

وقالت وزيرة المالية السودانية، هبة محمد علي، في مؤتمر صحافي أول من أمس، إن تقارير أمنية توضح أن التراجع الحاد للجنيه سببه تخريب ممنهج. وأضافت أن ما يحدث من ارتفاع في سعر الدولار لم يكن بسبب تغييرات هيكلية في الاقتصاد وإنما هو عملية تخريب ممنهج للاقتصاد السوداني. ونبهت إلى أن الحكومة أيقنت ضرورة تفعيل حالة الطوارئ الاقتصادية وتكوين قوات مشتركة من الجيش والشرطة والمخابرات والدعم السريع لحماية الاقتصاد السوداني، ومطاردة المضاربين ومهربي السلع الاستراتيجية.

وحسب تجار عملة فإن الدولار مؤهل لمزيد من الارتفاع، وأعربوا عن أملهم في أن تؤدي التحركات الحكومية إلى إنقاذ العملة المحلية.

وقال متعامل في السوق الموازية ، فضّل حجب اسمه»، لـ«العربي الجديد» إن حالة من عدم اليقين بدأت تنتاب المتعاملين في الدولار» إلا أنه عاد ليؤكد أن ثبات أو تراجع الأسعار مرهون بتوفره في السوق الموازية.

وحسب متعامل آخر، تتكون تجارة سوق العملة السوداء من خليط واسع من كبار التجار وآلاف من صغار العاملين بجانب بضع مئات يعملون خارج السودان ويقومون بإجراء تحويلات غير قانونية.

ويعاني السودان من خلل وعجز في الميزان التجاري، فواردات الدولة أكثر من صادراتها ما يشكل ضغطا متواصلا على سعر صرف الجنيه ويؤدي لانخفاض مستمر لقيمته أمام الدولار.

الجمارك تطلق عمليات لمنع تهريب السلع

أكد رئيس هيئة الجمارك السوداني، اللواء ياسر محمد عثمان، أن كل القوات تعمل في تناسق وتناغم لضبط الحدود. وحسب وكالة الأنباء السودانية (سونا) قال عثمان إن الأيام القادمة ستشهد مزيداً من عمليات ضبط ومراقبة الحركة على الحدود ومنع دخول السلع الممنوعة، مضيفاً أن هناك عدداً كبيراً من الضبطيات والعملات الأجنبية والسلع الممنوعة عبر بعض الدول التي تأتي منها سلع تضر بصحة المواطن. وقال رئيس هيئة الجمارك السوداني في مؤتمر صحافي مساء أول من أمس، إن الفترة المقبلة ستشهد ضبطيات كبيرة بعد تفعيل القوانين. وتابع عثمان: الآن هناك مجموعة كبيرة من الضبطيات المهمة إذا دخلت السودان ستضر بكل النواحي الاقتصادية والتجارية الأمنية، بالإضافة للنواحي الصحية. ويأتي ذلك في إطار ما أعلنته الحكومة السودانية، أول من أمس، من تفعيل حالة الطوارئ الاقتصادية وتشكيل قوات خاصة لحماية الاقتصاد من التخريب، متهمة جهات بشن حرب سياسية تستخدم الاقتصاد لإفشال الثورة والتحول الديمقراطي في البلاد. وشهدت أسواق العملات انهيارا كبيرا للعملة المحلية أمام العملة الأميركية، خلال الفترة الأخيرة.

اتهامات حكومية للتجار ذهب بالمضاربة في سعر الدولار (فرانس برس)